الخاتمة

كان سقوط الخلافة العباسية في بغداد على يد هولاكو إيذاناً بانتقال مركز الحكم والإدارة إلى القاهرة بمصر. وتزامن قدوم الحملة العسكرية الأولى بقيادة هولاكو إلى بلاد الشام مع سقوط الحكم الأيوبي في بعض مدن الشام بعد فرار الناصر يوسف الأيوبي من دمشق وتركها بلا حاكم يحكمها، ولم يكن أمام بلاد الشام إلا الدخول في طاعة الممالك الذين تسلموا عرش السلطة في مصر، واستقر الأمر لهم بعد النصر المظفر الذي حققته القوات العربية الإسلامية في عين جالوت[1].

بعد أمد من حملة هولاكو العسكرية قدم القائد المغولي غازان إلى بلاد الشام بجيوش جرارة فاستطاع إخضاع الجزيرة الفراتية، ثم توجه بعد ذلك إلى حلب ومنها إلى مجمع المروج في حمص عابراً إلى دمشق بعد أن أعطى أهلها الأمان، ورغم ذلك فقد ارتكب جيشه الفظائع عند دخوله المدينة، فجمع الأموال والغنائم وصادر كل شيء وجده في المدينة ورحل تاركاً قواده الذين رحلوا أيضاً بعد جمعهم الأموال الوفيرة، ثم عاد ثانية فهزم بشكل ساحق، وبعد هذا نعمت البلاد بشيء من الاستقرار النسبي حتى قدوم تيمورلنك الذي دمر أمامه كل شيء وارتكب من الفظائع ما تقشعر له الأبدان، وبعد إنجاز مهمته رحل عن المنطقة[2].

دفعت الحملات العسكرية المغولية إلى بلاد الشام المماليك للتخلص من الصليبين، على الرغم من أن الصليبيين وقفوا فقي بداية الصراع المغولي المملوكي موقفاً محايداً بسبب الروابط الاقتصادية التي ربطتهم بالمماليك من ناحية، وخوفهم من الخضوع للمغول من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه أدرك المماليك بحنكتهم السياسية والعسكرية أن الفرصة سانحة لإنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام، لذا اتبعوا سياسة بارعة لتحقيق ذلك تجلت في إنشاء علاقات طيبة مع أصدقاء الصليبيين لمنعهم من مساعدتهم عسكرياً وسياسياً ثم بدؤا بتحرير المدن الإسلامية الواقعة تحت سيطرتهم بدءاً من عهد الظاهر بيبرس، إلى أن انتهت حروب

١- ينظر المدخل السياسي، فقرة عين جالوت.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة موقعة الخازندار ووقعة شقحب.

التحرير بسقوط عكا آخر معاقل الصليبيين في عهد الأشرف خليل وبذلك أنهى المماليك الوجود الصليبي في بلاد الشام الذي استمر عدة قرون[1].

وكانت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية قد ساهمت من قبل في سلخ كيليكية عن بلاد الشام وتجمع الأرمن بها وأنشأوا دولة دعوها بأرمينية الصغرى.

دفعت مواقف الأرمن المتمثلة بمساعدتهم للمغول، واعتدائهم على الأرض العربية الإسلامية السلطة المملوكية لمهاجمة أراضيهم في محاولة استردادها لبلاد الشام، فأرسلت الحملات العسكرية المتعددة لتحقيق عدة أهداف مرحلية بانتظار تحقيق الهدف المنشود منها وهو القضاء على دولة أرمينية سياسيا وتجارياً، وإعادة الأهمية التجارية لبعض مدن الشام والتي فقدتها بعد ازدهار ميناء إياس، وقد ظلت السلطات المملوكية تكيل الهجمات لأرمينية حتى اجتاحها تيمورلنك سنة ٧٨٩ ﻫ /١٣٨٧م، وانتهت بعد ذلك بالخضوع لرحمة القبائل التركمانية سنة ٨٥٠ هـ /١٤٠٢م بعد انتصار تيمورلنك على الدولة العثمانية[2].

وأرغمت الظروف السياسية والعسكرية التي سادت المنطقة زمن الحملات العسكرية المغولية السلطات المملوكية على زيادة نياباتها في بلاد الشام من اثنتين هما حلب ودمشق إلى ثمانية فسميت الكرك نيابة سنة ٦٦١ هـ /١٣٦٢م، وسميت صفد سنة ٦٦٥ هـ /١٢٦٦م لمواجهة عكا الصليبية، ثم اعتبرت غزة نيابة سنة ٧١١ هـ /١٢١١م نتيجة للصراع بين حكام دمشق وسلاطين القاهرة، واستخدمت مركزاً لتجمع القوات الإسلامية المنطلقة والعائدة من الحروب.

وسميت القدس نيابة سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣م نتيجة لضغط تيمورلنك على حدود بلاد الشام الشرقية، ولتجريد نائب دمشق بعض ممتلكاته القريبة من مصر.

وأضحت طرابلس نيابة سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩م بعد تحريرها من يد الصليبيين زمن حكم السلطان قلاوون،ة واحتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد دمشق وحلب.

وأولى كل من الأيوبيين والمماليك حماة عناية خاصة وكان لها تاريخ سياسي تميز عن بقية نيابات الشام وعاشت في ظل البيت التقي كمملكة، لذلك كان الملك على رأس الجهاز الإداري، واستمرت الملكية فيها في كل المراحل ما عدا فترة الانقطاع من سنة (٦٩٨- ٧١٠ هـ / ١٢٩٨- ١٣١٠ م) وأضاف قلاوون للمظفر محمود سنة ٦٨٣ هـ /١٢٨٤م لقبا آخر هو سلطان لذلك حمل ملوك حماة رتبة سلطان، وعدت نيابة صغرى داخل السلطنة العظمى، وتحولت إلى

١- ينظر المدخل السياسي فقرة تصفية الوجود الصليبي.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة أثر الحملات المغولية على العلاقات المملوكية الأرمينية.

نيابة مثل بقية النيابات ولم تشهد أحداثاً متميزة إلا بعد سقوط الحكم الأيوبي، ويبدو أنها تراجعت حضارياً وفكرياً بعد أن كانت موئلاً للعلماء والمفكرين وخاصة في زمن أبي الفداء.

ويلاحظ من تاريخ نشوء هذه النيابات وتوضعها الجغرافي أن جلها أحدث بعد معركة عين جالوت، وشكلت جبهات متعددة ضد المغول[1].

وقد أحدثت الغزوات المغولية اضطراباً في الأوضاع الداخلية لبلاد الشام أفقد السلطات المملوكية هيبتها، مما دفع ببعض الأمراء إلى لمحاولة تحقيق حلمهم بالاستقلال بنياباتهم، وعالجت السلطات المملوكية هذا الأمر معالجة خاطئة ساهمت في لجوء بعض هؤلاء إلى المغول وطلبهم حمايتهم طمعاً في الوصول إلى أعلى المراتب، فشهدت بلاد الشام ثلاث حركات تمرد هي حركة سنقر الأشقر، وحركة قبجق قراسنقر المنصوري، وقد أفاد هؤلاء المغول من المعلومات الهامة عن الجيش المملوكي وطريق قتاله وتسليمه الأمر الذي استلزم تغيير الخطط الحربية للجيش المملوكي في معاركة المقبلة مع المغول، وسببت هذه الحركات انقسام الصف الداخلي في بلاد الشام في وقت كانت فيه أحوج ما تكون إلى الوحدة[2].

وأحدثت الحملات المغولية لبلاد الشام تخلخلاً في التوزع الديمغرافي للسكان نتيجة الهجرة من المدن إلى مدن أخرى أكثر أمناً، ونتيجة الهجرة إلى مصر، كما استقبلت بلاد الشام سلسلة من المهاجرين الذين وفدوا إليها من العراق أو الجزيرة نتيجة الهجوم المغولي على أراضيهم، وكانت بلاد الشام منطلقة عبور للمهاجرين المغول إلى مصر، وقد وفد هؤلاء نتيجة عوامل متعددة منها انتشار الأوبئة والمجاعات في المناطق التي كانوا يقطنونها، أو نتيجة الحروب الطاحنة بين مغول القفجاق ومغول فارس. وقد استقر قسم من هؤلاء الوافدين في بعض مدن بلاد الشام بأمر من السلطات المملوكية ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء قد نقلوا كثيراً من العادات والتقاليد معهم إلى المجتمع الجديد وبما أن هذه التقاليد كانت جديدة على المجتمع العربي الإسلامي فلا بد أنها اجتذبت اهتمامهم، ومن المرجح أنهم تأثروا ببعض هذه العادات، وقد أكرمتهم السلطات المملوكية، وأقامت لهم مساكن خاصة وأمرت بعضهم بسلك الجيش.

ونجم عن الهجرات المتعددة في بلاد الشام إلى ازدياد العاطلين عن العمل نتيجة النزوح من مناطقهم ولجوئهم إلى الزوايا والأربطة التي تولت تقديم الطعام والشراب لهم، فازدادت بذلك

١- ينظر المدخل السياسي، فقرة الوضع الإداري.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة حركات التمرد والعصيان وارتباطها بالمغول وأثرها على الوضع السياسي.

أعمال الشغب واللصوصية. وسببت هذه التحركات تفككاً على الصعيد الأسري، فقد توزعت الأسرة الواحدة في عدة أماكن، فضعفت بذلك الروابط الأسرية[1].

ونجح المغول أحياناً في إضعاف الوئام الديني الذي ساد بلاد الشام، فقد عزفوا على أوتار الطائفية، وحاولوا تقريب أهل الذمة ونجحوا في أثناء حملة هولاكو وخاصة في دمشق، بينما لم نلحظ ذلك في أثناء حملة غازان وتيمورلنك. وعلى كل حال فقد انعكست هذه المواقف على أهل الذمة[2].

وساهم المغول في انتشار الأمراض الخلقية والاجتماعية كالرشوة والخمر والحشيشة واللواطة وغيرها، فقد استشرت الرشوة بشكل كبير وطالت جميع المناصب الإدارية والدينية، ومثالنا على ذلك تقلد ابن الزكي القضاء في مدينة دمشق بعد بذل الأموال لهولاكو وأعوانه المقربين، واستشرت الرشوة بشكل واسع حتى أنشئ لها ديوان في منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي سمي بديوان البذل[3].

وشجع قدوم المغول انتشار تناول الخمر وبيعه وإلى ازدياد تعاطي الحشيشة، كل ذلك كان بسبب اضطراب الظروف السياسية وما تبعها من فوضى واضطرابات أمنية.

وساهم الوضع الاجتماعي الذي ساد المنطقة إثر قدوم الحملات العسكرية المغولية في زيادة انتشار الطرق الصوفية بشكل كبير، نتيجة ازدياد الشعور الديني، ونتيجة الأعمال العسكرية المغولية المنافية للشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ازدياد بناء الزوايا والأربطة والمدارس الدينية والمساجد، وقد شجع السلاطين المماليك الحكام والإداريين وعامة الشعب على زيادة بناء تلك المنشآت الدينية ليظهروا أنفسهم بمظهر الحامي والمدافع عن الدين، وعلى الأرجح كان هدفهم إشغال العامة بالناحية الدينية وغض بصرها عن المفاسد الإدارية الكثيرة للدولة. قاد ازدياد تأثير الطرق الصوفية على الرعية إلى نتائج متعددة تمثلت بازدياد البدع والاعتقاد بالغيبيات والكرامات.

ونجم عن الأعمال العسكرية المغولية في المدن تغير في الهيكل العمراني للمنشآت الاقتصادية والدينية، وتغير في البنية الاجتماعية وانتشار الأمراض الخلقية أيضاً. الأمر الذي

١- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن فترة الهجرة.

٢- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن، فترة الأثر على المسلمين وأهل الذمة.

٣- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن، فترة الأثر على المسلمين وأهل الذمة.

أدى إلى جر المجتمع نحو الهاوية[1].

ولم يكن نصيب الفلاحين في بلاد الشام أوفر حظاً من غيرهم من السكان، فقد تعرضوا للقتل والإبادة والتعذيب والنزوح باتجاه المدن والمناطق الأكثر أمناً فتناقص بذلك عدد الفلاحين العاملين بالزراعة، إضافة إلى قيام السلطات المملوكية بتجنيد قسم منهم في الجيش لاحتياج الممالك إلى الطاقة البشرية لمواجهة العدو المغولي.

ونتيجة الفوضى التي سادت مدن وقرى الشام أثر دخول المغول فقد تجدد القتال بين قبيلتي قيس ويمن في عجلون سنة ٧٦٢ هـ / ١٣٦٠م وامتد إلى الغوطة وتجدد هذا القتال في حوران سنة ٧٢٦ هـ /٦٧٨ هـ /١٢٧٩م، وسنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م، وقد حصد هذا الخلاف مئات القتلى من الطرفين، كما قام سكان جبال المتن وكسروان بنهب الجنود العائدين من معارك القتال، مما استدعى السلطات المملوكية لإرسال الحملات التي دعمها التوخيون حتى استأصلت شوكتهم ولم يعاودوا نشاطهم إلا عند مجيء تيمورلنك للمنطقة[2].

وشهدت الأراضي الزراعية والغابات تناقصاً ملحوظاً في مساحتها في بلاد الشام، فقد قطع المغول الأشجار بهدف التخريب والانتقام، وقطعت السلطات المملوكية أشجار الغابات للاستفادة منها وخاصة في صناعة السفن، وأحياناً قطع الفلاحون الأشجار لبيعها وتسديد الضرائب المفروضة عليهم.

أما الأراضي الزراعية فقد أحرقت السلطات المملوكية قسماً كبيراً منها أثناء الحروب وذلك لقتل المغول المختبئين فيها، وأحياناً لحرمان مواشيهم من رعيها، وأتلفت المحاصيل العائدة للأراضي التي كانت مسرحاً للعمليات الحربية، أو التي مرت عليها خيول الجيشين المغولي والمملوكي، وبالنسبة للري فقد تعطلت آلات السقاية، وقنوات الري، كما تلفت قنوات مياه الشرب نتيجة استخدام المغول لحجارتها في رمي المنجنيق، ونتيجة لامتلائها بالردم. وتعطلت الطواحين الموجودة على الأنهار[3].

كما تناقصت أعداد الحيوانات في بلاد الشام نتيجة مصادرتها من قبل المغول، فتيمورلنك مثلاً حلب الجمال والخيول من منطقة حوران والحولة لتحميل الغنائم التي تجمعت لديه في دمشق، وعند مروره بريف تدمر صادر ما يزيد عن مائتي ألف رأس من الحيوانات.

١- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن، فقرة الأثر على الناحية الدينية.

٢- ينظر الفصل الثاني، آثار الحملات العسكرية المغولية على الأرياف، فقرة النزاع القيسي اليمني، معاقبة أهل الجبال.

٣- الفصل الثاني، آثار الحملات العسكرية على الأرياف، فقرة الآثار على الزراعة.

وأدت مصادرة المغول للمحاصيل الزراعية أحياناً، وإتلافها أحياناً أخرى إلى اختلال ميزان الصادرات في بلاد الشام، فبعد أن كانت بلاد الشام المصدر الرئيسي لتصدير القمح والأغنام إلى مصر، قام نواب بلاد الشام بطلب القمح من مصر سنة ٧٣٥ هـ /١٣٣٤م.

كما ظهرت الاحتكارات في بلاد الشام لقلة المواد الغذائية فقد احتكر ابن النشو (ت ٧٩٠ هـ / ١٣٩٦ م) الحبوب مما أثار السكان فعمدوا إلى قتله نتيجة لذلك. وشغل البدو دوراً هاماً على الصعيد السياسي والاجتماعي، فقد حظيت بنو مرى، آل فضل، آل مهنا باحترام السلطات المملوكية، بينما قل دور بني كلاب وكلب بشكل ملحوظ، وساهم البدو في معظم المعارك العسكرية التي جرت على أرض الشام وأوكلت إليهم مهام حفظ أمن البادية داخلياً، وحماية حدود البلاد من المغول حيث وصلت غاراتهم في بعض الحيان إلى الأنبار، ومن خلال تتبع منظومة التاريخ المملوكي يلاحظ أن البدو تمتعوا بمعاملة خاصة من السلطات المملوكية داخلياً، حيث حصلوا على الإقطاعات الكبيرة والدائمة أحيانا رغم أن القوانين الإقطاعية تحرم الملكية الدائمة، وخارجياً من قبل العدو المغولي، فلم تتعرض مناطقهم لأي هجوم مغولي في حملات هولاكو وغازان وتيمورلنك رغم مشاركتهم في القتال ضمن تشكيلة الجيش الإسلامي، ومن المرجح أن البدو أمدوا الأطراف المتصارعة المغولية والمملوكية بالسلاح والعتاد والمواد الضرورية اللازمة، وساعدهم على نشاطهم التجاري اتساع حدود البادية المترامية الأطراف، وغياب الرقابة الحكومية نتيجة لانشغالها[1].

أما القبائل التركمانية فقد وقف بعضها إلى جانب السلطات المملوكية وعاث بعضها الآخر فساداً في البلاد، حيث أغارت على مناطق حلب، وخربت الأراضي الزراعية، وأحدثت الفتن والاضطرابات. وسبب تقدم تيمورلنك باتجاه المنطقة توجه قبائل تركمانية كثيرة نحو الحدود الشمالية لبلاد الشام واستقرارهم فيها. وعمدت هذه القبائل بعد خروجه إلى اقتسام نفوذ القرى[2].

وأحدثت الهجمات العسكرية المغولية تغيراً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي، فعلى صعيد الإقطاع تغيرت الشروط الواجب توفرها في الشخص المقطع له والمتمثلة بكونه حراً لا تابعاً لسيد، فقد أعطيت الرواتب والاقطاعات للماليك. وكان لهم حق الانتفاع بها طيلة حياتهم وتوريثها لأبنائهم بعد وفاتهم مع العلم أن الإقطاعات لا تورث وذلك لضمان وقوفهم إلى جانبها عند الاعتداءات الخارجية ولضمان استمرارهم في خدمتها بعد موت آبائهم[3].

١- ينظر الفصل الثالث، الآثار على البادية، فقرة المهام الموكولة للبدو، نتائج الهجوم المغولي على الدور التجاري البدوي

٢- ينظر الفصل الثالث، الآثار على البادية، فقرة التركمان.

٣- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الإقطاع.

وأجبرت الحملات المغولية التي سببت دماراً شاملاً للأراضي الزراعية السلطات المملوكية على إعادة توزيع الإقطاعات، وهذا ما سمي بروك الأراضي بغية إرضاء الفئات التي تعتمد في معيشتها على الإقطاع، واستخدم الروك لمكافأة أو لمعاقبة هذه الفئة أو تلك، مثلما فعلت مع البدو ومع المماليك الذين استحوذوا على معظم أراضي بلاد الشام، ووصل الأمر بالسلطات المملوكية إلى إقطاع بعض موارد الدولة كالضرائب والمعادن، إضافة إلى المناصب العسكرية وغيرها.

وأرغمت الظروف الحربية السلطات المملوكية على فرض ضرائب جديدة على بلاد الشام إثر قدوم المغول للمنطقة، ففي سنة ٦٦٩ هـ /١٢٩٨م فرضت ضريبة الخيالة إثر قدوم غازان، وفرضت السلطات أحياناً الضريبة كعقوبة على المتعاونين مع العدو المغولي عند انسحابه من المدن التي احتلها مثل ضريبة العوارض في عهد الظاهر بيبرس سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٢م التي فرضت على بلاد الشام فقط.

وطبيعي أن يفرض المغول ضرائب على سكان المدن التي احتلوها، كانت باهظة في أغلب الأحيان، كما فرض قوادهم والأمراء المتعاونون معهم ضرائب لصالحهم مستغلين الإضطرابات الحاصلة في المدن أثناء احتلال المغول لها، مثل الضريبة التي فرضها قبجق نائب دمشق من أجل بولاي وقطلوشاه من قواد المغول[1].

أما بالنسبة للضرائب الثابتة فقد استمر بعضها في التحصيل من قبل السلطات عند قدوم المغول، مثل ضريبة ضمان الخمارات، لكن السلطات عمدت لإلغائها بعد رحيلهم.

وألغيت بعض الضرائب نهائياً مثل ضريبة الجند سنة ٧٤٢ هـ /١٣٤١م.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية قد ألغيت ضريبة الغلة لعدة سنوات، وتم تخفيض بعض الضرائب مثل ضريبة الأغنام بسبب انخفاض أعدادها نتيجة قيام المغول بمصادرتها، وأحياناً حصلت السلطات الضرائب لأكثر من سنة كالجزية مثلاً عام ٧٤٢ هـ / ١٣٤١م حيث جبيت ثلاث سنوات[2].

ولم تكف الضرائب السلطات المملوكية لسد احتياجاتها لمصروف الجيش وغيره، لذلك بادرت إلى مصادرة ممتلكات السكان، وطرحت المصادرات على الناس بأضعاف قيمتها وأجبرتهم على شرائها. كما صادر المغول كل ما وقع بحوزتهم من أموال وغيرها.

ولم تنج أموال الأوقاف من المصادرات من قبل المغول فتعرضت للتغيير والتبديل من وقف إلى

١- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الضرائب الطارئة.

٢- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الضرائب الثابتة.

- أحباس - ذرية وذلك منعاً من مصادرتها إلى جانب التلاعب في تلك الأوقاف. وشهدت حركة الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً ملحوظين نجم عن الحملات العسكرية المغولية، فكلما اقترب العدو من البلاد زادت الأسعار ارتفاعاً، وانخفضت القيمة الشرائية النقدية، والعكس صحيح، مما نجم عنه فيما بعد أزمات اقتصادية أدت إلى التضخم.

وأحدث الهجوم المغولي على بلاد الشام دماراً شاملاً للمنشآت الدينية والعمرانية ولتصحينات المدن مثل دمشق وحلب، فقد أزيلت أحياء بكاملها لاعتبارات عسكرية مثلما فعل أرجواش نائب قلعة دمشق حين هدم العمائر الواقعة حولها لحرمان المغول من استغلالها في رمي القلعة بالمنجنيق وأزيلت بعض الأحياء للاستفادة من حجارتها في إعمار ما هدمه المغول مثلما فعل كمشبغا الحموي سنة ٧٩٤ هـ /١٣٨٩ لبناء سور حلب.

ورأت السلطات المملوكية والسكان انه ليس باستطاعتها إعادة بناء أحياء بكاملها كان قد هدمها المغول وذلك بسبب صعوبة الإعمار لعدم توفر النفقات اللازمة[1].

واضطر قسم من السكان للسكن خارج أسوار المدن، وقاموا بنقل حجارة مساكنهم من المدن نفسها مثلما حصل في غوطة دمشق حيث سكنها الناس بدءاً من سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١م وحتى سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨م حيث أجبر الناس على العودة للمدينة.

واختفت نهائياً بعض العمائر والمدارس نتيجة الحملات المغولية مثل المدرسة الفطيسية في حلب. كما سبب إحراق المساجد والمدارس وهدمها من قبل المغول تغييراً في طبيعة العمائر نفسها، كما تلفت النقوش ولوحات الفسيفساء الموجودة فيها، وأزيل بعضها نهائياً، ورغم أن قسماً كبيراً من هذه المساجد قد رمم نتيجة الإنفاق عليها من قبل بعض النواب أو الأمراء أو العلماء إلا أن الترميم لم يكن بنفس جودة الأصل لهذه النقوش واللوحات وبذلك خسرت العمارة الإسلامية بعض مميزاتها المهمة خلال تلك الفترة.

وأدى الهجوم المغولي على بلاد الشام إلى فقدان الصناعة المحلية جودتها نتيجة فقدان الأيدي العاملة الماهرة، إما لنزوحها إلى المناطق الأكثر أمنا، أو إلى مصر، وإما نتيجة لقتل الصناع أو نقلهم إلى سمرقند عاصمة الدولة المغولية، فقد قام تيمورلنك عند غزوه لدمشق بنقل قسرى للعمال المهرة، وبالتالي تراجعت بعض الصناعات التي اشتهرت بها بلاد الشام وفقد بعضها الآخر كصناعة الزجاج.

ونجم عن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج مما يعني

١- ينظر الفصل الرابع، فترة نفقات، الدولة على المعالم الحضارية التي خربها المغول.

تجميد الاستثمارات الصناعية نتيجة لفقدان تلك الأموال وقد تضافرت كل هذه الأمور وأدت إلى تدهور في المجال الصناعي[1].

كما ألم الضعف بالتجارة الداخلية والخارجية، فقد شهدت التجارة الداخلية ضعفاً ملحوظاً نتيجة لانعدام الأمن على الطرق والمحطات التجارية الداخلية، إلى جانب انعدام أعمال الترميم والإصلاح، والغارات التي كان يشنها البدو، إضافة إلى انقطاع وصول السلع الضرورية نتيجة تحكم المغول بطرق المواصلات التجارية المؤدية إلى بلاد الشام، وتعرض التجار والأسواق في داخل البلاد إلى عمليات المصادرات والضرائب المتكررة، ناهيك عن إغلاق الأسواق أثناء حصول الهجوم المغولي. أما التجارة الخارجية فقد تدهورت نتيجة تحول الطرق التجارية باتجاه ميناء إياس في أرمينية الصغرى الذي أضحى الموئل التجاري للأوربيين والمسلمين.

وفقدت البلاد الرسوم التي كانت تتقاضاها نتيجة لمرور البضائع الأجنبية وهو ما يسمى بتجارة- الترانزيت- نتيجة لتحول الطرق التجارية عن بلاد الشام، فقد استطاع المغول تحويل الطرق التجارية نحو بحر قزوين والبحر الأسود، فأصبحت البضائع التجارية القادمة من الهند والصين تتجه لتلك المناطق بعد أن كانت تمر ببلاد الشام إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى خسارة البلاد لقسم من عائداتها التجارية[2].

١- ينظر الفصل الخامس: آثار الحملات العسكرية المغولية على الصناعة.

٢- ينظر الفصل الخامس: آثار الحملات العسكرية المغولية على التجارة الداخلية والخارجية.